

Distr.
GENERAL

TD(XI)/PC/3
17 December 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الحادية عشرة

ساو باولو، ١٣-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

النص التفاوضي السابق للمؤتمر

مقدم من رئيس اللجنة التحضيرية

النص التفاوضي السابق للمؤتمر

١- لقد كانت خطة عمل بانكوك، خلال السنوات الأربع التي تلت انعقاد الدورة العاشرة للأونكتاد، بمثابة خطة شاملة لعمل المنظمة. وينبغي أن تظل هذه الخطة تشكل الإطار الأساسي لتحديد المجالات العامة لعمل الأونكتاد في السنوات القادمة. إلا أنه من المتوقع من الأونكتاد أيضاً، بوصفه المحفل الرئيسي في الأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة، أن يسهم إسهاماً كبيراً في تنفيذ نتائج المؤتمرات العالمية التي عقدت مؤخراً. ويجب أن يهدف هذا العمل، على وجه التحديد، إلى الإسهام في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً الذي اتفق عليه في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، وأهداف التنمية المتفق عليها اتفاقاً دولياً والواردة في إعلان الألفية، وتوافق آراء مونتريري، وخطة التنفيذ المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي بشأن مجتمع المعلومات، فضلاً عن إعلان الدوحة الوزاري وغير ذلك من المقررات.

٢- ولقد أتاح الأونكتاد دائماً أداة للنظر عن كثب في ما تواجهه البلدان النامية وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من مشاكل ذات صلة بالتجارة والتنمية، وفي أوجه التنافر التي تعتري النظام التجاري والاقتصادي الدولي والتي تحد من الإمكانيات الإنمائية لهذه البلدان. ومن الأهمية بمكان التوصل إلى فهم أفضل للتفاعل والتماسك بين العمليات والمفاوضات الدولية، من جهة والاستراتيجيات الإنمائية التي ينبغي للبلدان النامية أن تنتهجها من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية، من جهة ثانية. ويمكن للأونكتاد أن يؤدي دوراً رئيسياً في المساعدة في ضمان هذا التماسك. والعمل من أجل بلوغ هذه الغاية هو الهدف الشامل لمؤتمر ساو باولو.

٣- كما ينبغي السعي إلى تحقيق المزيد من التنسيق بين الأركان الرئيسية الثلاثة لأنشطة الأونكتاد، ألا وهي: البحث والتحليل، وبناء توافق في الآراء، والتعاون التقني. وينبغي تعزيز قدرة الأونكتاد على الاضطلاع بأنشطة البحث والتحليل بشأن السياسات الاقتصادية الكلية والتجارة والتمويل والديون والاستثمار والترابط، وذلك من أجل ضمان أن تؤدي نتائج عمل الأونكتاد إلى تلبية احتياجات البلدان النامية بأكثر الطرق فعالية. وينبغي أن تفضي نتائج هذه التحليلات إلى دعم أنشطة الأونكتاد في مجال بناء توافق الآراء. ومن المهم بالقدر نفسه تدعيم أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد من خلال تنفيذ استراتيجية التعاون التقني الجديدة التي وافق عليها مجلس التجارة والتنمية في دورته الخمسين. وفي جميع مجالات العمل هذه، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً.

أولاً - تحليل السياسات

٤- إن عملية العولمة تنطوي على إمكانيات رفع مستويات الدخل في جميع البلدان، ولكن توزيع الفوائد الناشئة عنها كان غير متكافئ حتى الآن. وبالرغم من أن زيادة التجارة، والارتقاء بالتكنولوجيا، وتوفير وسائل الاتصال الأسرع والأدق، والفرص التي تكاد تكون غير محدودة لتبادل المعلومات والأفكار، هي أمور تتيح فرصاً جديدة لجميع الناس، فإن فجوات الدخل بين البلدان في الشمال وأغلبية البلدان في الجنوب، وكذلك ضمن البلدان، قد زاد اتساعها منذ فترة الثمانينات من القرن الماضي. وفي الوقت نفسه، اتسم الاقتصاد العالمي ببطء النمو وعدم الاستقرار، وتزايد الفقر في بلدان عديدة. ومما أسهم في هذه النتيجة عدم كفاية التماسك بين النظام التجاري والنظام المالي الدوليين، وكذلك بين استراتيجيات التنمية الوطنية والالتزامات الدولية.

٥- وقد أدى الانخفاض المزمّن في الأسعار العالمية للسلع الأساسية وعدم استقرارها وما ترتب على ذلك من خسائر في معدلات التبادل التجاري إلى تقليص قدرة الاستيراد في حالة العديد من البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية، كما أن ذلك قد أسهم في زيادة الفقر والمديونية. ومما يزيد من تعقّد هذه الحالة نشوء هياكل سوقية مركزة على نحو متزايد على المستوى الدولي ومعايير ومتطلبات صارمة في أسواق البلدان المتقدمة. وعلاوة على ذلك، فإن الاحتفاظ بالقيمة من قبل منتجي السلع الأساسية في البلدان النامية أخذ في التناقص، كما أن مشاركتهم في السلاسل القيمة المحلية والدولية تشكل تحدياً رئيسياً. وثمة حاجة لإعطاء زخم متجدد للنظر في إشكالية السلع الأساسية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لنتائج المناقشات التي جرت في الدورة الخمسين لمجلس التجارة والتنمية وفي الجمعية العامة حول تقرير اجتماع الشخصيات البارزة بشأن قضايا السلع الأساسية.

٦- وتمثل القطاعات الدينامية في التجارة العالمية إمكانيات تجارية جديدة وناشئة بالنسبة للبلدان النامية. كما تتوفر فرص جديدة أيضاً من خلال قطاعات المنتجات والخدمات الخاصة والمتخصصة التي يُحتمل أن تكون لها قيمة مضافة عالية والتي تتمتع فيها البلدان النامية بمزايا نسبية محتملة. كما أن الصناعات الإبداعية، بما في ذلك الخدمات السمعية - البصرية، يمكن أن تساعد في تعزيز الآثار الخارجية الإيجابية مع صون وتعزيز التراث والتنوع الثقافي.

٧- وقد أثر تقلص تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية في فترة التسعينات تأثيراً سلبياً على الاستثمار الإنتاجي وكذلك على التنمية الاجتماعية والبشرية في العديد من البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً. كما أن المساعدة الإنمائية الرسمية كانت أيضاً مرتبطة على نحو متزايد بشروط مفرطة فيما يتعلق بالتكيف الهيكلي، مما أضعف التأثير الإنمائي للمعونة.

٨- وقد أسهم بطء نمو الاقتصاد العالمي، وسير عملية تحرير التجارة في الجنوب بوتيرة أسرع منها في الشمال، وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، في تراكم ديون خارجية لا يمكن تحملها في العديد من البلدان النامية. ثم إن تنفيذ مبادرة تخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية قد تواصل ولكن بوتيرة بطيئة جداً وذلك لأسباب ليس أقلها أن البلدان المؤهلة للاستفادة من هذه المبادرة تواجه صعوبات فيما يتعلق بالعملية المعقدة المتمثلة في إعداد وتنفيذ ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وقد استمر الدائنون الرسميون الثنائون في تقديم المساعدة لتخفيف أعباء الديون لصالح عدة بلدان منخفضة الدخل، بما يتجاوز جزئياً الالتزامات المعقودة في إطار مبادرة تخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، ولكن المساعدة المقدمة لتخفيف أعباء الديون لا تصل، بالنسبة لمعظم البلدان، إلى المستوى الضروري لتأمين القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل وإتاحة إجراء تخفيضات كبيرة في مستويات الفقر بما يتماشى مع المستويات المستهدفة المتفق عليها دولياً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدداً من البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل والتي لا تعتبر مؤهلة للحصول على مساعدة لتخفيف أعباء الديون في إطار مبادرة تخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية تتحمل أيضاً أعباء ديون تتجاوز بكثير مستوى الحد الأدنى للقدرة على تحمل الديون، المعتمد في إطار المبادرة المذكورة.

٩- ولا يزال القلب في الأسواق المالية الدولية وفي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة يؤثر على البلدان النامية التي غالباً ما تفتقر إلى القدرة المؤسسية الضرورية للتخفيف من وطأة تأثيره. وكثيراً ما أسهم هذا القلب، بصورة مباشرة، في نشوء المشاكل التي تواجه في إدارة معدلات الفائدة وأسعار الصرف، وفي اندلاع الأزمات المالية في الاقتصادات السوقية الناشئة. كما كان له تأثير غير مباشر على بلدان نامية أخرى، حيث أدى إلى تردي وعدم استقرار ظروف التجارة والتمويل الدولي.

١٠- وقد تمحورت سياسات التنمية خلال العقدین الماضیین حول زیادة الانفتاح على قوى السوق والمنافسة الدولية، وحدوث تقلص كبير في دور الدولة. وقد تمثل الافتراض في هذا الصدد في أن من شأن هذا النهج أن یفضي إلى تخصيص أكفأ للموارد وإلى زیادة في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الواردة، بما في ذلك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي من شأنه أن يساعد في تعزيز القدرات التكنولوجية. وإلى جانب الاستقرار السياسي، والحكم السديد، واحترام حقوق الملكية، والاستثمار في رأس المال البشري، تشكل هذه العناصر ما اعتبر بمثابة استراتيجية قابلة للتطبيق عموماً فيما يتعلق بتحقيق النمو المستدام في عالم سائر على طریق العولمة.

١١- وقد دلت التجربة في ما يتصل بعمليات إصلاح السياسات هذه على أنه لا يمكن الاعتماد على قوى السوق وحدها من أجل إحداث التحولات اللازمة في الهيكل الاقتصادي بهدف تحقيق التنمية المطردة. وعلى الرغم من أنه قد لا يزال للعناصر الأساسية للنهج المحافظ دور ما، فإن هناك الآن اتفاقاً عاماً على ضرورة إعادة التفكير في استراتيجيات التنمية على ضوء ما سجل في الماضي من تجارب ناجحة وأخرى أقل نجاحاً.

١٢- كما أن تجربة البلدان النامية التي كانت أكثر نجاحاً من غيرها في الاندماج في الاقتصاد العالمي تدل على أن النمو السريع والمطرد في البلدان النامية يتطلب تحولاً هائلاً في الهيكل الاقتصادي بعيداً عن القطاع الأولي وفي اتجاه الصناعة التحويلية والخدمات، على أن يكون ذلك مرتبطاً بارتفاع متواصل في الإنتاجية. وما برح محرك عملية التغيير الهيكلي هذه يتمثل في التراكم الرأسمالي السريع والمستمر، وهو أمر يتعذر تحقيقه بالاعتماد على قوى السوق وحدها.

١٣- وكل ما تقدم يدل على أنه ليس هناك تقارب تلقائي بين الاقتصادات المفتوحة. فالمصالح الوطنية والإمكانات والظروف الاجتماعية - الاقتصادية لكل بلد من البلدان لم تؤخذ في الاعتبار بالقدر الكافي لدى صياغة استراتيجيات التنمية على المستويين الوطني والدولي. وهذا يدل على رفض الأخذ بنهج وحيد إزاء التنمية "ملائم للجميع".

١٤- ولكي تستطيع البلدان النامية الاندماج في الاقتصاد العالمي وفقاً لشروط وأوضاع مؤاتية لتنميتها، فإنها تحتاج إلى بناء قدرات توريدية أقوى والنهوض بنقل التكنولوجيا واستحداثها، وتشجيع الربط الشبكي بين المؤسسات، وزيادة الإنتاجية، وتحسين القدرة التنافسية لمؤسساتها. ويؤدي الاستثمار دوراً أساسياً في هذا الجهد؛ فهو يوفر صلة وصل بالغة الأهمية بين بناء القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية على المستوى الدولي. ومن الدروس الأساسية المستفادة من تجارب البلدان التي نجحت في تعزيز النمو والتنمية ما يتمثل في الدور الحاسم للسياسات الفاعلة والمتقنة في تحديد تسلسلها والموجهة نحو تشجيع الاستثمار المنتج، وتنمية الموارد البشرية، والهيكل الأساسية التي تتميز بالكفاءة، وتعزيز القدرة المؤسسية، وبناء القدرة التكنولوجية، ودعم المشاريع المحلية، بما في ذلك إقامة الروابط بين المشاريع الكبيرة والصغيرة.

١٥- وإن نطاق السياسات الاقتصادية المحلية في البلدان النامية، وخصوصاً في مجالات التجارة والاستثمار والسياسة الصناعية، قد أصبح الآن مقيداً بدرجة أكبر بالالتزامات الدولية المعقودة على مختلف المستويات، مثل تلك الالتزامات التي عقدت في سياق مفاوضات منظمة التجارة العالمية وفي العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية، كما كانت مقيدة بالشروط المرتبطة بالتمويل الرسمي وبرامج التكيف. ولذلك فإن المسألة المطروحة اليوم هي مسألة معرفة مدى الحيز والمرونة اللذين لا يزالان متاحين على صعيد السياسة العامة في البلدان النامية، وإلى أي حد يعتبر من الضروري والممكن توسيع نطاق السياسة العامة وفي أي المجالات. وبنفس الطريقة التي يتعين بها تكيف استراتيجيات التنمية وسياساتها مع مختلف

الأوضاع، يتعين أيضاً تكييف نطاق السياسة الوطنية وفقاً للاحتياجات والظروف المحددة لهذه البلدان. وفي الوقت نفسه، يجب الاعتراف باستصواب وجود قواعد تنطبق على الجميع، فضلاً عن الطابع المؤقت لأية استثناءات من هذه القواعد.

١٦- ويعتبر تمويل بناء القدرة الإنتاجية عاملاً أساسياً في أية استراتيجية إنمائية. فهناك، أولاً وقبل كل شيء، حاجة لتسخير الموارد المحلية لأغراض الاستثمار في القدرة التكنولوجية والارتقاء بالمستوى التكنولوجي. إلا أن الموارد المحلية، وبخاصة في البلدان الأدنى دخلاً، ينبغي أن تكمل بتدفقات رأسمالية خارجية من أجل زيادة الاستثمار. ويمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يتيح إمكانيات لاستخدام المدخرات الأجنبية ونقل المعرفة والتكنولوجيا، وتحسين الموارد البشرية، وتعزيز روح المبادرة في تنظيم المشاريع، واستحداث تقنيات جديدة في مجالي الإنتاج والإدارة، وتشجيع تعلم المؤسسات من خلال إقامة الروابط بين الشركات الأجنبية المنتسبة والمؤسسات المحلية. إلا أن مدى جني الفوائد الاقتصادية والاجتماعية الكاملة التي يمكن الحصول عليها من الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على وجود قطاع خاص محلي نشط، وزيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية، وتنفيذ سياسات استثمارية كجزء لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الوطنية.

١٧- وتعتبر تهئية البيئة المواتية للاستثمار ونقل التكنولوجيا وتنمية المشاريع عاملاً أساسياً في بناء القدرة الإنتاجية. ومن الأمور المهمة بالقدر نفسه ما يتمثل في السياسات والإجراءات التي يمكن لبلدان منشأ الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية نفسها أن تعتمد عليها لتشجيع الاستثمار ولزيادة الفوائد التي يمكن للبلدان النامية أن تحصل عليها من خلال تدفقات الاستثمار الواردة إليها. وتدخل في صلب هذه العملية التدابير التي تعتمد عليها بلدان المنشأ والمسؤوليات المشتركة التي تهدف إلى إشراك فعاليات الشركات، على أساس استباقي، في عملية التنمية من المنظورين الاقتصادي والاجتماعي.

١٨- وقد أخذت تكنولوجيات المعلومات والاتصال تتسم بأهمية متزايدة بالنسبة لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات. فهي تساعد في خفض تكاليف المعاملات، وتتيح فرصاً لزيادة الصادرات، وتفتح أسواقاً أوسع، وبذلك فهي تشجع التنوع وتتيح فرص العمل، وترفع مستوى الكفاءة الإدارية، وتحسن المرونة في عمليات الإنتاج. ولكن هناك تفاوتات واسعة فيما بين البلدان من حيث إمكانية حصولها على تكنولوجيات المعلومات والاتصال وقدرتها على استخدامها، مما يسفر عن فجوة رقمية بين البلدان. ومن الأسباب التي تكمن وراء تدني مستوى استخدام التكنولوجيات الجديدة في البلدان النامية ما يشمل عدم كفاية الهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية والوصل بشبكة الإنترنت؛ وارتفاع تكلفة الوصول إليها؛ وعدم وجود أطر قانونية وتنظيمية ملائمة؛ والنقص في القدرات البشرية اللازمة؛ وعدم القدرة على استخدام اللغة المحلية والمحتوى المحلي؛ والافتقار إلى روح المبادرة في تنظيم المشاريع وثقافة الأعمال التجارية المنفتحة على التغيير، والشفافية والمساواة الاجتماعية.

١٩- ومن العناصر الأخرى الأساسية بالنسبة لتحسين قدرة مؤسسات البلدان النامية على التنافس على المستوى الدولي ما يتمثل في تكاليف ونوعية ترتيبات تيسير النقل والتجارة. فتوفر مرافق النقل التي تتميز بالكفاءة يساعد في خفض تكاليف المعاملات ويزيد الإمكانيات المتاحة لجميع المؤسسات، وبخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، للمشاركة في التجارة الدولية. وفي هذا الصدد، يلزم إيلاء اعتبار خاص للتدابير والمتطلبات الأمنية التي اعتمدت في السنوات الأخيرة والتي ما برحت تغير بيئة النقل الدولي للسلع.

٢٠- ويمكن للسياسات التجارية أن تكون بمثابة أداة إنمائية هامة، ولكنها يجب أن تكون متوافقة مع أهداف التنمية الوطنية، مثل تحقيق النمو، والتحول الاقتصادي والإنتاج، والتنوع، والقيمة المضافة للصادرات، وتوسيع العمالة، والقضاء على الفقر، والمساواة بين الجنسين، والتنمية البشرية، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. والتجارة ليست غاية بحد ذاتها بل هي وسيلة لتحقيق التنمية، وبالتالي فإن البلدان النامية بحاجة إلى تصميم وتنفيذ سياسات تجارية وطنية تركز على التنمية والحد من الفقر.

٢١- وقد بذلت البلدان النامية جهوداً مضنية لتحرير التجارة في ظل ظروف بالغة الصعوبة، مشددة على اهتمامها باستخدام التجارة كمحرك للتنمية والحد من الفقر. إلا أن بضعة بلدان نامية فقط قد نجحت في المشاركة في نمو الصادرات على نطاق العالم. فقد تواصل انخفاض حصة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً في التجارة العالمية، كما تدهورت معدلات تبادلها التجاري، مما جعل من الصعب بالنسبة لها أن تبني قدرات إنتاجية وتوريدية تنافسية. ومن الأمور التي تتسم بنفس القدر من الأهمية الشواغل التي تساور الاقتصادات الصغيرة، بما فيها الدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية.

٢٢- وإن لجميع البلدان مصلحة مشتركة في نجاح برنامج عمل الدوحة الذي يهدف إلى جعل النظام التجاري الدولي نظاماً أكثر ملاءمة للتنمية. وتتصل الاهتمامات والشواغل المحددة للبلدان النامية بجملة أمور منها إمكانية الوصول إلى الأسواق في مجالات الزراعة، والسلع غير الزراعية، والخدمات؛ والحواجز التي تعترض دخول الأسواق، والتدابير التجارية التصحيحية؛ وقضايا التنفيذ؛ والمعاملة الخاصة والتفاضلية؛ والأفضليات التجارية؛ والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ والقضايا المتصلة بأقل البلدان نمواً والاقتصادات الصغيرة. والآثار الإنمائية لهذه القضايا تستحق اهتماماً خاصاً.

٢٣- وللتجارة في مجال الزراعة آثار هامة بالنسبة لتأمين سبل المعيشة المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي لثلاثة أرباع فقراء العالم الذين يعيشون في المناطق الريفية من البلدان النامية. وقد أدت تدابير الدعم المحلية وإعانات التصدير المشوهة للتجارة والمعتمدة في البلدان المتقدمة، وما تواجهه الصادرات الزراعية للبلدان النامية من ذرى تعريفية وتساعد في التعريفات الجمركية، إلى إعاقة التحقيق الفعلي للإمكانات الكاملة لتجارة المنتجات الزراعية للبلدان النامية. كما أن استمرار التحيز في التعريفات الجمركية ضد الصادرات غير الزراعية للبلدان النامية، وهو تحيز يزداد حدة من جراء الذرى التعريفية وتساعد التعريفات الجمركية، هو أمر يحد من قدرة هذه البلدان على تنويع صادراتها وزيادة قيمتها. ويشكل تآكل الأفضليات الناشئ عن المفاوضات الجارية بشأن الوصول إلى الأسواق، وهي مشكلة تتفاقم من جراء الصعوبات المواجهة في استخدام المحططات التفضيلية، مصدر قلق بالغ للبلدان النامية المستفيدة من الأفضليات.

٢٤- وتتطلب زيادة مشاركة البلدان النامية في تجارة الخدمات أن يتم تحرير تجارة الخدمات في القطاعات وأساليب التوريد التي تتسم بأهمية بالنسبة لهذه البلدان. وثمة أولوية رئيسية تكمن في صياغة السياسات الوطنية والدولية بهدف إجراء عملية تحرير معقولة من الناحية التجارية وعقد التزامات من أجل السماح بحركة التنقل الحقيقية للأشخاص الطبيعيين من جميع الفئات، بما في ذلك موردو الخدمات المستقلون في إطار أسلوب التوريد ٤ من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. ويظل بناء القدرة التنافسية على توريد الخدمات يشكل تحدياً رئيسياً بالنسبة للبلدان النامية، بما في ذلك من خلال التنفيذ الفعال للمادة الرابعة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. فهذه تمثل أسلوب توريد يمكن من خلاله للبلدان النامية والمتقدمة على السواء تحقيق مكاسب هامة من حيث الرفاه.

٢٥- كما أن صادرات البلدان النامية تواجه أيضاً حواجز تعترض دخولها إلى الأسواق، وهي ناشئة عن جملة أسباب منها قواعد المنشأ التقييدية، والحواجز التقنية أمام التجارة، والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، والاستخدام العشوائي المتزايد لتدابير الحماية الطارئة (تدابير مكافحة الإغراق)، والإجراءات الأمنية المختلفة التي اتخذت مؤخراً. وهناك هياكل وممارسات أخرى مانعة للمنافسة، فضلاً عن متطلبات بيئية بمقتضى اللوائح الحكومية أو المعايير الطوعية التي استحدثتها القطاع الخاص أو المنظمات غير الحكومية تزيد من حدة هذه الحواجز إلى حد كبير.

٢٦- ثم إن تنفيذ التزامات هذه البلدان بمقتضى بعض الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف مثل الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، والاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، والحواجز التقنية أمام التجارة، والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، والتقييم الجمركي، فضلاً عن استخدام نظام تسوية المنازعات، يتطلب قدراً كبيراً من الموارد وتكاليف التكيف التي يصعب على البلدان النامية بصفة خاصة أن تتحملها.

٢٧- والمعاملة الخاصة والتفاضلية هي مبدأ راسخ ضمن منظمة التجارة العالمية، وهي تشكل جزءاً لا يتجزأ من اتفاقات المنظمة. ويمكن للمعاملة الخاصة والتفاضلية هذه أن تؤدي دوراً هاماً في معالجة الاختلالات الاقتصادية والهيكلية والمؤسسية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. وقد قرر أعضاء منظمة التجارة العالمية، في إعلان الدوحة، أن "كل أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية ينبغي أن تراجع بغرض تعزيزها وجعلها أكثر دقة وفاعلية وقابلية للتطبيق" ولتحديد تلك الأحكام التي ينبغي أن تكون إلزامية مع تقديم توصيات واضحة بشأنها. ويعتبر تنفيذ هذا المقرر في الوقت المناسب أمراً بالغ الأهمية.

٢٨- وقد لاحظ إعلان الدوحة الوزاري "الالتزامات الواسعة النطاق بإتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق"، وهي الالتزامات التي عقدتها بالفعل البلدان المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية. ولا تزال البلدان النامية الساعية إلى الانضمام إلى المنظمة تواجه صعوبات، بما في ذلك ما تطالب به من التزامات لا تتوافق مع وضعها كبلدان نامية.

٢٩- وتشكل التجارة جانباً رئيسياً من جوانب جهود التكامل الإقليمي، وتمثل اتفاقات التجارة الإقليمية أداة رئيسية لتيسير التجارة بين بلدان الجنوب. ويشكل النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية أداة راسخة متاحة للبلدان النامية، وهي تستحق أن يواصل تنفيذها وعلى نطاق أوسع من أجل إتاحة فرص تجارية إضافية، وبخاصة لصالح أقل البلدان نمواً.

٣٠- ولقضايا التجارة والبيئة أهميتها في سياق برنامج عام لتحقيق التنمية المستدامة مع زيادة التركيز على القضايا التي تمثل شأغلاً إنمائياً رئيسياً. كما أن قضايا التجارة وسياسات المنافسة مهمة أيضاً لحماية الشركات من السلوك المانع للمنافسة من قبل الشركات عبر الوطنية في الأسواق المحلية، فضلاً عن التصدي بفعالية لمجموعة من الممارسات المانعة للمنافسة في الأسواق الدولية.

٣١- وقد دلت التطورات الحديثة ضمن الأمم المتحدة على أن التعاون الدولي من أجل التنمية أصبح يعتمد أكثر فأكثر على الأخذ بنهج يشتمل على جهات متعددة من أصحاب المصلحة. وقد لعب الأونكتاد دوراً رائداً في إقامة الشراكات مع مختلف عناصر المجتمع المدني. ومنذ الأونكتاد العاشر، تطور مفهوم الشراكات تطوراً هاماً، وبخاصة من التصور النظري إلى التنفيذ الفعلي. وبفضل الخبرة المكتسبة من مؤتمري مونتيري وجوهانسبرغ، تمكنت الدول الأعضاء من مواصلة تحسين

الآليات من أجل التفاعل بصورة منتظمة مع الجهات الفاعلة غير الحكومية وتحسين تعريف إطار المبادئ التي توجه بناء وتفعيل الشراكات التي تشتمل على جهات متعددة من أصحاب المصلحة.

ثانياً - استجابة السياسات العامة ومساهمة الأونكتاد

٣٢- إن التحدي الرئيسي الذي يواجه اليوم يتمثل في ضمان أن تعود عملية العولمة بالفائدة على الجميع وأن تصبح مصدراً للثروة لصالح جميع الناس في العالم. وعلى المستوى الدولي، يُعتبر حسن "إدارة العولمة" أمراً أساسياً بالنسبة لتحقيق المزيد من التقارب في مستويات الدخل وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى المستوى الوطني، تعتبر استراتيجيات التنمية المحسنة التي تأخذ في الاعتبار البعدين الاجتماعي والبشري للتنمية وتعزز الروابط بين التجارة والتمويل والنمو والقضاء على الفقر، من الأمور البالغة الأهمية للتصدي لهذا التحدي.

٣٣- والعولمة لا تنطوي على آثار اقتصادية فحسب، بل إن لها أيضاً بعداً اجتماعياً وإنسانياً. ولذلك يجب صياغة استراتيجيات التنمية العالمية والوطنية بهدف التقليل إلى أدنى حد من التأثير الاجتماعي السلبي لعملية العولمة وضمان استفادة جميع شرائح السكان، وبخاصة أشدها فقراً، من هذه العملية.

٣٤- وتشكل الجهود الوطنية حجر الزاوية في عملية التنمية، ولكن هذه الجهود يجب أن تكون مدعومة ببيئة عالمية مواتية وبمساعدة دولية وبالعلاقات تجارية ومالية منصفة، وهي أمور أساسية بالنسبة للتنمية في جميع البلدان وبالنسبة للإفلات من "مصيدة الفقر" في أشد البلدان فقراً.

٣٥- ومن المهام الرئيسية للأونكتاد ما يتمثل في مساعدة البلدان النامية على بلوغ هذا الهدف، وتنمية قدراتها الإنتاجية، وتدعيم القدرة التنافسية لمؤسساتها، وزيادة المكاسب الإنمائية الناشئة عن التجارة الدولية والمفاوضات التجارية. وهذا ينطوي على توسيع وتنويع صادرات البلدان النامية، وبخاصة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، وضمان حصول هذه البلدان على حصة في نمو التجارة العالمية تتناسب مع احتياجات تنميتها الاقتصادية. كما أن هذا ينطوي، بالإضافة إلى ذلك، على تحديد ومعالجة القيود الناشئة عن النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية (المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية)، فضلاً عن تحقيق الاتساق الملائم بين السياسات الوطنية والدولية من أجل تذليل العقبات التي تواجه البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وهذا يتطلب أيضاً الاهتمام بقضايا التجارة والفقر، والتجارة والمساواة بين الجنسين.

٣٦- وقد كان الأونكتاد دائماً محفلاً لمناقشة السياسات العامة وبناء توافق الآراء بشأن قضايا التجارة والاستثمار والتنمية بغية المساعدة في تعزيز التماسك بين استراتيجيات التنمية الوطنية والعمليات الإقليمية والعالمية، وضمان تحقيق مكاسب إنمائية من خلال النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية.

٣٧- وينبغي للأونكتاد أن يقوم، بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى ومع الشركاء في التنمية، بما في ذلك القطاع الخاص، بدعم التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب، وبدعم مبادرات التكامل الإقليمي. وهذا يتطلب بصفة خاصة تعزيز التعاون على المستوى التشغيلي بين الأونكتاد وغيره من الوكالات في الأمم المتحدة، مع مراعاة الإصلاحات الجارية ضمن الأمم المتحدة ومختلف عناصر المجتمع المدني.

استراتيجيات التنمية في إطار اقتصاد عالمي سائر في طريق العولمة

٣٨- تعتمد البلدان النامية على نمو الطلب الخارجي نمواً متواصلاً من أجل الاستفادة من العولمة. ويستوجب ذلك أن تطبق البلدان المتقدمة سياسات اقتصاد كلي تهدف إلى تحقيق نمو سريع ومتواصل. ومن الضروري، في هذا الصدد أن تنسق سياسات الاقتصاد الكلي تنسيقاً أفضل فيما بين البلدان الصناعية الكبرى وأن يحقق استقرار أكبر في أسعار الصرف بين العملات الرئيسية.

٣٩- ويجب الاستمرار، على الصعيد الدولي، في معالجة أوجه القصور الخطيرة الموجودة من حيث حجم وانتظام واستدامة تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية. وثمة حاجة، على الصعيد العالمي، لإنشاء نظام لرصد تدفقات رؤوس الأموال في الأجل القصير، ولا سيما فيما يتعلق بمصادر رؤوس أموال المضاربة وحركتها. ومن الضروري ألا يكون استقلال البلدان النامية في إدارة تدفقات رؤوس الأموال واختيار ما ستطبقه من نظام على حسابات رؤوس الأموال، مقيداً تقييداً مفرطاً. بموجب اتفاقات دولية، وذلك إلى أن يتم إيجاد أساليب تحول، على الصعيد العالمي، دون أن تنتقل عبر الحدود الصدمات والأزمات المالية الناجمة عن التكامل المالي العالمي. ويجب بالمثل عدم تضيق نطاق الخيارات المتاحة لاعتماد نظم ملائمة في مجال أسعار الصرف.

٤٠- ولا يمكن إيجاد حل دائم لمشاكل الديون الخارجية التي تعاني منها بلدان نامية عديدة إلا بزيادة الجهود المتضافرة للمجتمع الدولي. وثمة حاجة ملحة لإجراء تقييم شامل لقدرة جميع البلدان النامية على تحمل الديون، خاصة فيما يتعلق ببلوغ الأهداف المتفق عليها دولياً. ويجب ألا يقتصر مثل هذا الجهد على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بل أن يشمل أيضاً مجموعة أوسع من البلدان، من بينها البلدان المدينة ذات الدخل المتوسط. وتوجد حاجة أيضاً إلى تعزيز المساعدة الدولية المقدمة إلى البلدان النامية لإدارة ديونها.

٤١- ويمكن للبلدان المتقدمة أن تساعد البلدان النامية على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بتوفير مساعدة تقنية ومالية إضافية، ولا سيما ببلوغ الأهداف المتفق عليها دولياً في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية. ويجب أن يكون هذا مقترناً بجهود ترمي إلى تحسين نوعية المعونة المقدمة وفعاليتها، بما في ذلك من خلال تحسين التنسيق، وتحقيق تكامل أوثق مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، والتوصل إلى مستوى أكبر من إمكانية التنبؤ والاستقرار، ووضع شروط أكثر ملاءمة، وتحقيق الملكية الوطنية الحقيقية. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم لتخفيف الآثار المترتبة على الصدمات التجارية والمالية الخارجية أن تكون هناك ترتيبات مالية دولية تتسم بدرجة أكبر من الفعالية وتصمم لتلبية احتياجات البلدان النامية في إطار اقتصاد عالمي سائر في طريق العولمة.

٤٢- وتشتمل الشروط التي ينبغي توافرها على الصعيد الوطني لتحقيق النمو والتنمية، استتباب على الاستقرار السياسي، والإدارة الرشيدة، وحكم القانون، وتوافر الموارد البشرية. ويجب أن تستكمل هذه العوامل الأساسية بسياسات وطنية ملائمة ومرنة لتعزيز الاستثمار، ونجاح الاندماج في الاقتصاد العالمي، وبناء القدرات المحلية.

٤٣- ولا يمكن أن تُعتبر تجارب القلة من البلدان النامية التي تمكنت من إطلاق وإدامة عملية التقارب الاقتصادي مع البلدان الغنية، كمثال يقتدي به صانعو السياسات في بلدان أخرى. إلا أن هذه التجارب يمكن، أن تستمد منها دروس استراتيجية عامة تتعلق بالعوامل الضرورية لوضع خطط إنمائية وطنية متماسكة وفعالة:

- فقيام الدولة بدور إرشادي وتدعيمي قد أدى، في العديد من هذه البلدان، إلى إرساء أسس التنمية المعجلة. وهذا يدل على ضرورة تعزيز دور الدولة في عملية التنمية. ويجب، بالتالي، أن تُتاح لكل دولة إمكانية إقامة توازن ملائم بين أهداف الفعالية والإنصاف، وبين الأدوار التي تنسب إلى قوى السوق وإلى الدولة. ويجب أن يكون للحكومة وللأعمال التجارية مصالح متميزة وأدوار مختلفة، ولكن من شأن وجود شبكة قوية مؤلفة من الجهات الحكومية والأعمال التجارية أن يشكل عنصراً داعماً في السياسات العامة من أجل تحقيق التآزر والتغير الهيكلي.
- ويكمن التحدي المواجه في مجال التنمية في الجمع بين نمو قوي في الإنتاجية، وزيادة العمالة، وزيادة الأجور الحقيقية بسرعة لا تتجاوز سرعة الإنتاجية، وتحديد سعر صرف اسمي يضمن القدرة التنافسية العامة. ولقد ركزت سياسات الاقتصاد الكلي، في إطار برامج التكيف القائمة على أساس أسعار الصرف والمقترنة بتحرير حسابات رؤوس الأموال، على مكافحة التضخم واجتذاب تدفقات رؤوس الأموال، ولكنها أخفقت في تحقيق مستوى مرض من النمو. ويجب، بالتالي، إيلاء اهتمام أكبر لضرورة تهيئة الأوضاع النقدية والمالية التي تفضي إلى زيادة الاستثمار المحلي بما فيه الكفاية للتعجيل في النمو دون إضعاف قدرة شركات البلدان النامية على التنافس على الصعيد الدولي.
- ويجب السعي بنشاط لتطبيق سياسات تصمم لإتاحة بيئة مؤاتية تسمح للشركات الخاصة بجني أرباح وباستثمار تلك الأرباح في تعزيز الإنتاجية والطاقة والعمالة. وقد تكون الأدوات الضريبية هامة في هذا الصدد ولكن هناك أيضاً مجموعة من السياسات التجارية والمالية والتنافسية التي، إن طبقت بصورة متكاملة وبسلسلة متقن، قد تساعد على زيادة المربحية والاستثمارات في الصناعات الرئيسية كما تساعد على زيادة محتوى صادراتها المحلي ذي القيمة المضافة.
- ويجب أن تكون السياسات الوطنية الرامية إلى تحقيق درجة أكبر من الانفتاح وجني فوائد أكبر من العولمة سياسات استشرافية. ولكن الروابط التجارية والمالية بالاقتصاد العالمي ينبغي أن تكون روابط مكتملة وليست بديلة لقوى النمو المحلية. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الاندماج المتأني والحسن التدبير في الاقتصاد العالمي، شريطة أن تصمم تلك العملية بحيث تراعي مستوى التنمية الاقتصادية في كل بلد، وقدرته المؤسسية والصناعية، وقدرة مقاوليه وموظفيه على التعلم. ولا بد من وجود أطر قانونية وتنظيمية شفافة ومعروفة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعود بالمنفعة في مجالات العمالة ونقل الدراية الفنية والتكنولوجيات الجديدة إن هي أدجت بصورة جيدة في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الشاملة.
- وقد تكون تدابير السياسات التجارية والصناعية والتكنولوجية والمالية الهادفة على الصعيدين القطاعي ودون القطاعي وسائل فعالة لتدعيم التنوع في الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية والتعجيل في التنمية الصناعية في مجالات التصنيع التي تتسم بأكبر درجة من الدينامية في الاقتصاد العالمي وحيثما تكون الاقتصادات المحلية قادرة على استغلال المزايا النسبية الموجودة أو تطوير مزايا جديدة ودينامية.
- ولقد كانت إدارة توزيع الدخل عنصراً هاماً آخر من عناصر الاستراتيجيات الإنمائية الأكثر نجاحاً في الماضي. ويتسم اتخاذ تدابير فعالة في مجالات مثل التعليم والتنمية البشرية والهياكل الأساسية بأهمية حيوية في

هذا الصدد. وثمة شرط ضروري لتحقيق درجة أكبر من المساواة ويتمثل في استيعاب العمالة الفائضة استيعاباً سريعاً. ومن شأن عمليات استصلاح الأراضي، والسياسات الزراعية، والاستثمارات العامة، أن تساعد في التحكم في التفاوتات المتزايدة في البلدان المعتمدة على الاقتصاد الريفي بصورة رئيسية. ومع تقدم البلدان في طريق التنمية، تزداد أهمية الاستثمار في التعليم والتدريب المهني واستحداث التكنولوجيا، كما تزداد أهمية السياسات الهادفة إلى تحسين الإنتاج بالنسبة للمحافظة على الزيادات في الأجور الحقيقية. والأدوات الضريبية لا تساعد في الحد من التفاوتات في مستويات الدخل الشخصي فحسب بل أيضاً في التعجيل في الاستثمارات وخلق فرص العمل.

٤٤- ويجب أن تُطبق مختلف التدابير المتخذة في مجال السياسة العامة بأسلوب عملي يتطور من خلال التعلم وبالاعتماد على التجارب المحددة التي تبين ما هو ناجح وما هو غير ناجح في كل بلد. وثمة حاجة إلى التنوع في صياغة الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية بحيث تستجيب لتحديات التنمية، مع مراعاة الأوضاع الأولية المختلفة من حيث الحجم، وثروة الموارد الطبيعية، والموقع. والواقع أن الخيارات والاستجابات في مجال السياسة العامة يجب أن تتغير بأسلوب يتطور مع تطور الاقتصاد، على أن يتم إيلاء الاهتمام الواجب لضرورة تفادي التدابير المشوهة والحماية التي قد تقوض النمو الاقتصادي والتنمية على الصعيد العالمي.

٤٥- ويمكن للترتيبات الإقليمية وترتيبات التعاون بين بلدان الجنوب أن تؤدي دوراً يدعم التنمية الوطنية. ويمكن للتكامل الإقليمي في مجالي التجارة والتمويل، وتحسين الهياكل الأساسية الإقليمية أن يساعد على تنشيط النمو الإقليمي وخلق مجالات اقتصادية أوسع، والحد، بالتالي من درجة الاعتماد على الأسواق التقليدية لجني فوائد أكبر من التجارة. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم الجهود الإنمائية المبذولة على الصعيد الإقليمي، كالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وما شابه ذلك من جهود تُبذل في مناطق أخرى.

مساهمة الأونكتاد

٤٦- يجب تعزيز الدور المستقل الذي يؤديه الأونكتاد في تحليل السياسات وإسداء المشورة في مجال السياسات على الصعيدين العالمي والوطني. كما ينبغي أن يركز الأونكتاد، في ما ينجزه من أعمال فيما يتعلق بالعملة واستراتيجيات التنمية، على الترابط والتماسك وذلك:

- للإسهام في تحقيق مستوى أكبر من التساوق في وضع السياسات الاقتصادية العالمية من حيث ما يترتب عليها من أثر في التنمية، مع مراعاة الترابط بين مختلف مجالات الاقتصاد الدولي، ولا سيما التجارة، والاستثمار، والشؤون النقدية والمالية، والتكنولوجيا؛
- للإسهام في تحقيق مستوى أكبر من التساوق بين القواعد والممارسات والعمليات الاقتصادية الدولية، من جهة، والسياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية من جهة أخرى؛
- لمساعدة البلدان النامية على وضع استراتيجياتها الإنمائية التي تضمن نمواً مطرداً وسريعاً وتنمية مستدامة.

٤٧- ويجب أن يساعد العمل المضطلع به على تحديد سياسات على الصعيدين الدولي والوطني تشجع تحقيق التنمية. وينبغي أن تستغل خبرة الأونكتاد للبحث في كيفية تحسين إدارة الاقتصاد العالمي دعماً للتنمية، وكذلك كيفية وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الملائمة دعماً لإدماج اقتصاد البلدان النامية بصورة استراتيجية في النظم التجارية والمالية الدولية، مع مراعاة ضرورة إتاحة مجال كاف لتطبيق السياسة العامة على الصعيد الوطني. وكذلك يجب أن يشجع العمل المضطلع به على مزيد تفهم المصالح المتبادلة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب في التنمية المستدامة، وتفهم الآثار المترتبة على تنوع التجارب الإنمائية.

٤٨- ويجب أن يستهدف عمل الأونكتاد على الصعيد الدولي الإسهام في زيادة مستوى التماسك في إدارة الاقتصاد العالمي، ولا سيما من حيث ترابط وتماسك السياسات والترتيبات التجارية والاستثمارية والمالية الدولية. ويجب أن تتناول أعمال الأونكتاد مسألة عدم الاستقرار المالي الدولي؛ ودور التدفقات الخاصة والرسمية في تمويل التنمية؛ ومسألة قدرة البلدان على تحمل الدين؛ وأثر سياسات الاقتصاد الكلي المتبعة في البلدان الصناعية المتقدمة في آفاق التنمية في أفقر البلدان؛ ودور التكامل الإقليمي في التنمية؛ وأثر التكامل الإقليمي والترتيبات الإقليمية في آفاق التنمية. ويجب أن يسهم الأونكتاد في إجراء الاستعراض التحليلي لتنفيذ النتائج التي أفضت إليها المؤتمرات الدولية الرئيسية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ولتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها على الصعيد الدولي، وتقديم التوصيات لتكييف السياسات حيثما اقتضى الأمر ذلك.

٤٩- وتشمل المجالات التي ينبغي أن يوليها الأونكتاد اهتماماً خاصاً على الصعيد الوطني من حيث ما يترتب عنها من آثار على التنمية واستئصال الفقر ما يلي: سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية، والإدارة الفعالة للاقتصاد؛ والسياسات الرامية إلى تعزيز القدرة الإنتاجية للبلدان النامية وتحسين قدرتها على التنافس في مجال الاقتصاد العالمي بالاعتماد على نمو الإنتاجية وتحسين المستويات المعيشية؛ وإدارة الديون بصورة أفضل؛ ووضع سياسات تساعد على إقامة علاقة مثمرة بين تنمية القدرة الإنتاجية والاندماج في الاقتصاد العالمي والحد من الفقر والتنمية البشرية. ويجب في هذا المجال استخلاص الدروس من التجارب الناجحة والفاشلة على حد سواء.

٥٠- وعلى الرغم من ضرورة تنويع التوصيات المقدمة بشأن السياسات الوطنية، يجب على الأونكتاد أن يحدد العناصر الأساسية لسياسات الاقتصاد الكلي السليمة، بما فيها السياسات المالية والنقدية وسياسات أسعار الصرف، التي تفيد في زيادة القدرة الإنتاجية والإنتاجية والنمو المستدام. كما يجب على الأونكتاد أن ينجز أبحاثاً إضافية في مجال السياسات الصناعية والإنمائية بغية تحديد مجال للسياسات الوطنية وإمكانية استغلالها بأفضل ما يمكن. ويجب على الأونكتاد أن يقوم أيضاً بتحليل الأثر المترتب على السياسات والعمليات الدولية في النطاق الذي يمكن فيه تنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

٥١- ويجب على الأونكتاد، لدى النظر في التجارب الناجحة والأقل نجاحاً في مجال إصلاح السياسات العامة، ولدى تقديم توصيات بشأن وضع السياسات، أن يولي اهتماماً خاصاً للبعدين الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء، وبخاصة إلى توزيع الدخل والتنمية الاجتماعية والبشرية، والفقر. ويجب أن يكون هدف هذه الأعمال مساعدة البلدان النامية على تحقيق الاستقرار في مجال الاقتصاد الكلي، واستمداد أكبر قدر من المنافع من الاستغلال الاستراتيجي لرأس المال الأجنبي، وتشجيع الاستثمار والتقدم التكنولوجي على المستوى المحلي، وتعزيز المؤسسات المحلية.

٥٢- ويجب على الأونكتاد، بالإضافة إلى أعماله التحليلية، أن يوفر المساعدة التقنية والدعم للبلدان النامية في بناء قدراتها الوطنية في مجالات إدارة الديون، وتحسين القدرات الإنتاجية، والمشاركة في العمليات التفاوضية المتعددة الأطراف. وينبغي السعي لتحقيق أكبر قدر ممكن من التفاعل بين الأعمال التحليلية والمساعدة التقنية.

٥٣- ويجب على الأونكتاد أن يعزز مساهمته في مجالات تتعلق بدمج التجارة في عملية وضع تقارير عن استراتيجية الحد من الفقر. ويتطلب ذلك تعزيز التعاون مع البنك الدولي وغيره من وكالات الأمم المتحدة.

٥٤- ويجب أن يولي الأونكتاد في العمل الذي ينجزه بشأن الاستراتيجيات الإنمائية في إطار اقتصاد عالمي سائر في طريق العولمة، اهتماماً متزايداً لمشاكل البلدان التي تواجه ظروفًا خاصة، ولا سيما لمشاكل التجارة والتنمية التي تواجهها القارة الأفريقية، وذلك بالتعاون الوثيق مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ودعمها لها.

٥٥- وكذلك يجب على الأونكتاد أن يتناول المشاكل الخاصة بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة فضلاً عن البلدان الصغيرة ذات الاقتصاد الهش والضعيف هيكلية. ويجب عليه أن يستمر في هذا الإطار في التركيز على الأسباب التي أدت إلى انخفاض حصة أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية، وأن يبحث عن حلول لتسوية هذا المشكل في الأجل الطويل. وينبغي بالإضافة إلى ذلك أن يستكشف الأونكتاد المشاكل التي تواجهها البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية في الجهود التي تبذلها للاندماج في الاقتصاد العالمي.

بناء القدرات الإنتاجية والقدرة على المنافسة على الصعيد الدولي

٥٦- إن التفاعل بين وضع القوانين على الصعيد الوطني ووضعها على الصعيد الدولي واضح بشكل خاص في مجال الاستثمار. ووفرة اتفاقات الاستثمار على المستويات الثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والمتعدد الأقطاب، يقتضي من صانعي السياسات والمفاوضين من البلدان النامية معرفة مضاعفات هذه الاتفاقات على التنمية، والإلمام بما قدر المستطاع. وتعدّ المسائل القائمة ومجرد حجم الأمور التي تحتاج إلى بحث كثيراً ما يستترّفان الموارد المتاحة في البلدان النامية. ويتمثل التحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي في المساعدة على بناء القدرات الوطنية في البلدان النامية من خلال تحليل السياسات العامة وتنمية الموارد البشرية والمؤسسية، وذلك بغية مساعدة هذه البلدان على المشاركة بأكبر قدر ممكن من الفعالية في المناقشات الدولية وتقييم آثار إقامة تعاون أوثق على سياساتها وأهدافها الإنمائية.

٥٧- ولتعزيز مساهمات التدفقات الاستثمارية، يجب النظر في السياسات والإجراءات التي يمكن أن تنفرد فيها البلدان المستضيفة للشركات عبر الوطنية والشركات عبر الوطنية نفسها لتشجيع التدفقات الاستثمارية المستدامة وإنعاش النمو الاقتصادي والتنمية. ويمكن للبلدان المستضيفة أن تساعد على جمع ونشر المعلومات المتصلة بالفرص الاستثمارية المتاحة في البلدان النامية بطرق شتى تشمل المساعدة التقنية وتنظيم البعثات والحلقات الدراسية في مجال الاستثمار. كما يمكن لها تشجيع نقل التكنولوجيا عن طريق توفير المساعدة، تعزيزاً للقاعدة التكنولوجية في البلد المضيف ولقدرته على استضافة الاستثمار الأجنبي المباشر والصناعات القائمة على الاستخدام الكثيف للتكنولوجيا. ويمكن توفير أشكال مختلفة من أشكال الحوافز المالية والضريبية للمستثمرين في الخارج أو لدعم دراسات الجدوى ودراسات تقييم البيئة. كما يمكن للبلدان المستضيفة أن تساعد أيضاً على الحد من المخاطر بأساليب كتوفير التأمين للاستثمارات ضد المخاطر التي لا يمكن تغطيتها عادة من خلال سوق التأمين الخاص. وقد يساعد توفير المساعدة الإنمائية الرسمية على تعزيز الوفورات الوطنية

والاستثمارات فيؤدي دوراً محفزاً إضافياً لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويحتاج الأمر إلى إجراء مزيد من الدراسات التحليلية لتقييم فعالية مختلف التدابير والبحث في كيفية الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الأثر التنموي المترتب على تدابير البلد المستضيف. والتدابير من هذا القبيل لن تكون مفيدة للبلدان النامية وحسب وإنما ستتيح أيضاً فرصاً جديدة للاستثمار والاتجار للبلدان المستضيفة وللمجتمع الأعمال فيها.

٥٨- ويجب إيلاء مزيد من الاهتمام على الصعيد الدولي للمسؤولية المؤسسية للشركات عبر الوطنية. والمفهوم الذي يقضي بأن للشركات مسؤوليات تتجاوز نطاق المساهمين فيها وتشمل المجتمعات التي تعمل فيها مفهوم مقبول على نطاق واسع وقد اعترف به أيضاً في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ. ويجب على الجهات الفاعلة في المؤسسات أن تلعب دوراً هاماً في إنعاش التنمية الاقتصادية للبلدان المضيفة وفي تدعيم التنمية الاجتماعية وقدرة الشركات المحلية على المنافسة بنقل التكنولوجيا وإقامة روابط مع الجهات الموردة وبتوفير إمكانية الوصول إلى أسواق التصدير وشبكات الإنتاج الدولية. وبينما توجد صكوك دولية اختيارية متنوعة في مجالات مختلفة، يجب على المجتمع الدولي أن يبذل جهوداً تتسم بدرجة أكبر من التماسك وتغطي البعدين الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء بغية زيادة المساهمات المباشرة المقدمة من الشركات عبر الوطنية لبلوغ الأهداف الإنمائية.

٥٩- وتسارع التقدم التكنولوجي أصبحت الحاجة إلى زيادة وتنويع المساعدة الدولية في تطوير التكنولوجيات الجديدة واعتمادها في البلدان النامية أمراً حيوياً. وينتظر أن تلعب تكنولوجيات المعلومات والاتصال دوراً مركزياً في تحقيق أهداف إعلان الألفية في مجالي الحد من الفقر والمساواة بين الجنسين. وقد حددت فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال التابعة للأمم المتحدة الحاجة الملحة إلى مزيد تقديم المساعدة إلى البلدان النامية في وضع استراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال بوصف ذلك محالاً من مجالات أولوية عملها. وتعتبر خطة عمل مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات تنفيذ الاستراتيجية الإلكترونية الوطنية محالاً من المجالات الرئيسية للعمل في مجال السياسات العامة للنهوض بمجتمع المعلومات في البلدان النامية. وتدعو أيضاً إلى العمل على تشجيع تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الوجهة التنموية للجميع، وبشكل خاص استخدام هذه التكنولوجيات في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتشجيع الابتكار وتحقيق مكاسب في الإنتاجية والحد من تكاليف الصفقات ومكافحة الفقر. ومن ثم يحتاج الأمر إلى تأمين مزيد مشاركة البلدان النامية في المداورات الدولية بشأن المسائل ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، مثل نظام النطاقات المخصصة، وضريبة التجارة الإلكترونية، وإدارة الإنترنت.

٦٠- ودعا مؤتمر قمة جوهانسبرغ تحديداً إلى اتخاذ إجراءات عاجلة على جميع المستويات لتطوير الهياكل الأساسية للنقل والاتصال، ولتوحي نهج متكامل في صنع السياسات على المستويين الوطني والإقليمي لخدمات وشبكات النقل. كما ولا بد من تعزيز الإقراض المتعدد الأطراف لمثل هذه المشاريع إلى حد كبير. وفي مجال خدمات النقل والخدمات اللوجستية، هناك حاجة إلى استنباط إطار قانوني دولي ملائم يعكس التطورات الأخيرة في طريقة تنظيم الخدمات اللوجستية العالمية. وغياب نظام دولي موحد أرغم الحكومات، بما فيها حكومات البلدان النامية، على اللجوء إلى حلول على المستوى الوطني والإقليمي و/أو دون الإقليمي، وخلق المزيد من التجزؤ على المستوى الدولي. وواضح أن المسائل البحرية ومسائل أمن الحاويات ستظل موضوعاً ذا أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي في الأعوام المقبلة. وبرنامج إجراءات تحقيق أمن النقل التي اتفقت عليها مجموعة الثمانية في مؤتمر قمته بكندا في عام ٢٠٠٢، وتشريع الولايات المتحدة الأمني، والعمل الذي تم لاحقاً في المنظمة البحرية الدولية والاتحاد الأوروبي، إنما هي أمور تبرهن على الأهمية التي سيكتسبها هذا

الموضوع في المستقبل. ومن الأساسي بمكان توخي نهج شامل منسق لتفادي تكاثر وتنوع المعايير والمناهج الأحادية الطرف والإقليمية، وما ينتج عن ذلك من آثار سلبية. وفي هذا السياق يجب النظر في اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٦ بشأن شروط تسجيل السفن.

٦١- ويتطلب تحسين القدرة على المنافسة وضع سياسات وطنية مصممة على تشجيع النهوض المنهجي بمستوى القدرات الإنتاجية المحلية. ومثل هذه السياسات تغطي مجموعة واسعة من المجالات، منها الاستثمار، وتطوير المؤسسات، والتكنولوجيا، والتدريب على المهارات، وتطوير الهياكل الأساسية. وبذل الجهود هام بشكل خاص فيما يتصل بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تواجه صعوبات في الوصول إلى أسواق التمويل والمعلومات والتكنولوجيا، التي هي كلها عناصر أساسية في اكتساب القدرة على المنافسة. وهذا يتطلب وضع سياسات وبرامج محددة وأطر مؤسسية ملائمة لدعم الاستثمار والتكنولوجيا وتطوير المؤسسات، بما في ذلك من خلال توفير خدمات تطوير المشاريع. ويجب أن تشمل الجهود المبذولة من أجل تسخير المدخرات الوطنية للاستثمار الإنتاجي سياسات تشجيع المستثمرين المؤسسين المحليين على الاستثمار في القطاعات المنتجة من خلال تقديم الدعم ومخططات ضمان الاستثمار والمنافع الضريبية. وتقديم حوافز للبحث والتطوير، وإقامة إطار ملائم لحقوق الملكية الفكرية، بما يتفق ومستوى التطور التكنولوجي للبلدان، واتخاذ تدابير لتطوير قاعدة الموارد البشرية كلها عناصر هامة تكون مجموعة السياسات العامة.

٦٢- ولكي يتسنى استغلال الإمكانيات التي تنطوي عليها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يجب أن تكون هناك بيئة تمكينية، بما في ذلك هياكل أساسية كافية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وموارد بشرية، ومواطنون واعون وصانعو سياسات مستنيرون، بالإضافة إلى الأطر القانونية والتنظيمية الداعمة. ويجب أن يكون هذا النهج متكاملًا وأن يشمل تطوير الهياكل الأساسية ذات النوعية العالية، مثل مناطق تجهيز الصادرات، والمجمعات العلمية، والخدمات اللوجستية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما أن عمليات صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتصدى بفعالية للتحديات التي تنطوي عليها البيئة التنافسية يجب أن تراعي بصفة خاصة ثلاثة عناصر هي، أولاً، الحاجة إلى آليات لرصد وقياس مدى الاستعداد للتعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها وتأثيرها؛ وثانياً، الحاجة إلى إدراج منظور يراعي نوع الجنس على جميع مستويات العمل في مجال السياسة العامة؛ وثالثاً، الحاجة إلى ربط سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالسياسات الإنمائية الأخرى في مجالات مثل التعليم والتجارة والاستثمار، وبخاصة السياسة الوطنية للعلم والتكنولوجيا من أجل إتاحة تحقيق فوائد من أوجه التآزر القائمة بين مختلف العناصر ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أساس أوسع نطاقاً.

٦٣- وثمة مجال آخر من مجالات السياسة العامة يستحق نفس القدر من الاهتمام، وهو مجال تطوير خدمات نقل واتصالات وخدمات لوجستية تتميز بالكفاءة، وهي تمثل عوامل استراتيجية في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات والمحافظة عليها. ولهذه الغاية، تحتاج البلدان النامية إلى تحسين هياكلها الأساسية المادية. وعلاوة على ذلك، يلزم اعتماد نهج وطني شامل لتعزيز استخدام وتطوير القدرات التجارية وقدرات النقل من خلال الإصلاح المؤسسي، وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتكييف الأطر القانونية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنمية قدرات التنظيم الإداري. وفيما يتعلق بتيسير التجارة، ينبغي أن تتخذ الحكومات خطوات لتنفيذ تدابير على أساس القواعد والمعايير والتوصيات المتفق عليها دولياً. وقد أخذت التدابير المنسقة لتيسير التجارة تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لتحسين الكفاءة، وخفض تكاليف المعاملات، والمحافظة على القدرات

التوريدية، ولا سيما على ضوء الاعتبارات الأمنية التي نشأت مؤخراً. ويشكل الامتثال لمتطلبات الأنظمة الأمنية من خلال اتخاذ الإجراءات واستخدام المعدات الضرورية تحدياً رئيسياً بالنسبة للبلدان النامية. وينبغي أن يكون تنفيذ التدابير الأمنية في مجال النقل مصحوباً بالتدابير الضرورية لتيسير التجارة وأن يهيئ بالتالي بيئة تجارية تكون في الوقت نفسه أكثر أمناً وأكثر كفاءة بالنسبة لجميع الشركاء الدوليين. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم إيلاء اهتمام خاص للتخفيف من وطأة المعوقات الناشئة عن مواقع أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة.

مساهمة الأونكتاد

٦٤- ينبغي أن يتمثل هدف الأونكتاد في هذا المجال في مساعدة البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في تصميم وتنفيذ سياسات فاعلة لبناء القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية بغية المحافظة على مستوى عال من النمو وتعزيز التنمية المستدامة. وينبغي أن تقوم هذه السياسات على أساس المعالجة المتكاملة لقضايا الاستثمار، ونقل التكنولوجيا والابتكار، وتطوير المؤسسات، وتيسير الأعمال التجارية (بما في ذلك النقل والترويج لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات).

٦٥- وينبغي للأونكتاد أن يعزز عمله المتعلق بالاستثمار، فضلاً عن تطوير التكنولوجيا والمؤسسات، وأن يساعد البلدان النامية - من خلال إجراء التحليلات في مجال السياسة العامة وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات وتوافق الآراء - في صياغة السياسات العامة وتنفيذها في هذا الصدد. وينبغي للأونكتاد أن يولي اهتماماً خاصاً للبعد الدولي، بما في ذلك عمليات وضع القواعد، بغية تحديد الفرص المتاحة لإحراز التقدم في مجال التنمية الاقتصادية، والعقبات التي تعترض إحرازه.

٦٦- وينبغي أن يستمر الأونكتاد في الاضطلاع بدوره الرائد في تحليل السياسات العامة فيما يخص تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية، وخصوصاً السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق الفوائد القصوى منه والتقليل من تكاليفه من خلال تنفيذ السياسات الملائمة في البلد المضيف وبلد المنشأ. كما ينبغي له أن يجمع ويحلل البيانات ويجري البحوث الموجهة نحو رسم السياسات المتعلقة بقضايا الاستثمار المتصلة بالتنمية، بما في ذلك التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، والعلاقة بين المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر، وتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على عملية التصنيع وتنظيم المشاريع المحلية القائمة على روح المبادرة، ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير الهياكل الأساسية وبناء القدرات التصديرية، وتنمية الموارد البشرية، وإقامة الروابط بين الشركات الأجنبية والمحلية. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يساعد البلدان النامية في ضمان عدم تأثير التزاماتها الدولية تأثيراً ضاراً بقدرتها على استخدام السياسات الوطنية لبناء القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية على المستوى الدولي.

٦٧- وينبغي للأونكتاد، في عمله التحليلي، أن يستخلص الدروس من التجارب الناجحة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا ونشرها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وغير ذلك من القنوات بغية دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، استجابة للتغيرات التكنولوجية وتطوير أدوات السياسة العامة التي تيسر نقل التكنولوجيا وبناء القدرة التنافسية المحلية. ولهذا الغاية، ينبغي للأونكتاد أن يدرس المشاكل الخاصة التي تواجه أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية في بناء القدرات الإنتاجية، ولا سيما الكيفية التي يمكن بها الحد من المخاطر المرتبطة بالاستثمار في هذه البلدان، وكيفية ضمان مساهمة الاستثمار في تعزيز القدرة التنافسية، وتنويع المنتجات والأسواق، والمساعدة في تحقيق واستغلال مزايا التخصص.

٦٨- وينبغي للأونكتاد أن يدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة الاستفادة منه، بما في ذلك من خلال مساعدة هذه البلدان على صياغة وتنفيذ سياسات الاستثمار بما يتوافق مع استراتيجياتها الإنمائية. ويمكن لعمليات مراجعة سياسات الاستثمار ومتابعتها، فضلاً عن مساعدة الوكالات الوطنية لترويج الاستثمار، أن تؤدي دوراً خاصاً في هذا الصدد.

٦٩- وينبغي للأونكتاد أن يقوم، بوسائل منها صياغة برامج خاصة، بمساعدة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة الاستفادة منه، بما في ذلك من خلال الخدمات الاستشارية التي تقدم على أساس الشراكة مع القطاع الخاص.

٧٠- وينبغي للأونكتاد أن ينشر أفضل الممارسات في مجال إقامة الروابط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية، بهدف زيادة الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز القدرة التنافسية الدولية لمؤسسات البلدان النامية.

٧١- وينبغي للأونكتاد أن يساعد البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في صياغة وتنفيذ سياسات ترمي إلى تشجيع نقل التكنولوجيا وتعزيز القدرات الإبداعية المحلية.

٧٢- وينبغي للأونكتاد أن يبحث الآثار الإنمائية لترتيبات الاستثمار الدولية على مختلف المستويات بغية زيادة مساهمتها في عملية التنمية إلى أقصى حد. وينبغي أن يواصل الأونكتاد أداء دوره كمحفّل لتبادل الخبرات وبناء توافق في الآراء بشأن صياغة الترتيبات الدولية، بهدف تعزيز البعد الإنمائي في تلك الترتيبات. وينبغي أن يشمل هذا العمل على زيادة توضيح القضايا الرئيسية المطروحة وعلى استعراض للتجارب في تنفيذ الالتزامات الدولية.

٧٣- وينبغي للأونكتاد أن يجري تحليلات في مجال السياسة العامة وأن يجمع قوائم جرد لأفضل الممارسات فيما يتصل بالتدابير التي تتخذها بلدان المنشأ، وذلك من أجل تشجيع تدفقات الاستثمار إلى البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً. كما ينبغي للأونكتاد أن يطور وينفذ الأنشطة ذات الصلة بتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات بغية مساعدة البلدان النامية على الاستفادة من مبادرات بلدان المنشأ هذه.

٧٤- وينبغي للأونكتاد أن يجري تحليلات في مجال السياسة العامة بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز المسؤولية المشتركة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية وكذلك الاجتماعية للبلدان المضيفة، آخذاً في الاعتبار المبادرات الدولية القائمة في هذا المجال. وينبغي للأونكتاد أن يعمل على تطوير قاعدة بيانات بشأن الممارسات الجيدة للشركات وأن يحافظ عليها، وبخاصة فيما يتعلق بالبعد الإنمائي، وذلك بغية تشجيع ونشر هذه الممارسات الفضلى.

٧٥- وينبغي للأونكتاد أن يعزز المساعدة التي يقدمها إلى البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في بناء القدرات البشرية وبناء المؤسسات في مجال الاستثمار ونقل التكنولوجيا، من أجل ضمان المشاركة الفعالة لهذه البلدان في عملية وضع القواعد الدولية على جميع المستويات وضمان أخذ الشواغل الإنمائية في الاعتبار. كما ينبغي للأونكتاد أن يحدد السبل والوسائل الكفيلة بتنفيذ الأحكام المتعلقة بنقل التكنولوجيا والواردة في الاتفاقات الدولية القائمة، وأن يساعد البلدان النامية في أن تزيد إلى أقصى حد الفوائد المحتملة التي تنطوي عليها هذه الاتفاقات.

٧٦- وينبغي للأونكتاد أن يواصل الاضطلاع بأعمال البحث والتحليل في مجالات تيسير التجارة والنقل والخدمات ذات الصلة التي تهم البلدان النامية، وأن يساعد هذه البلدان في إنشاء الأطر الملائمة للعمل على صعيد السياسة العامة في مجال النقل. كما ينبغي له أن يكون بمثابة محفل لتبادل الآراء والخبرات بشأن قضايا مثل تيسير التجارة، وأمن النقل، وتسجيل السفن والنقل المتعدد الوسائط، لكي يتم إيلاء الاعتبار الواجب للأهداف الإنمائية لدى اتخاذ القرارات بصدد الأطر الجديدة. ويجب المضي قدماً في هذا العمل من خلال التعاون الوثيق مع المنظمات الحكومية الدولية ومنظمات الأمم المتحدة المشاركة في إعداد الصكوك القانونية العالمية التي تؤثر في التجارة والنقل الدوليين. وفيما يتعلق بقضايا الأمن، ينبغي للأونكتاد أن يقوم، بالتشاور مع المنظمة البحرية الدولية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الجمارك العالمية، بمتابعة التطورات في الإطار الأمني الجديد المتعدد الأطراف، وتحليل تأثير التدابير الأمنية على البلدان النامية، وتيسير تبادل الآراء والخبرات فيما بين الأطراف المهتمة بالأمر، وإقامة الروابط مع خدمات تيسير التجارة والنقل من أجل المساعدة في تهيئة بيئة تجارية تتميز بالكفاءة والأمن. وينبغي للأونكتاد أن يقوم، من خلال برامجها الخاصة بالتعاون التقني، مثل برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية، ونظام المعلومات المسبقة عن البضائع، وبرامج التدريب، بمساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تعزيز قدراتها في مجال النقل وبالتالى تعزيز القدرة التنافسية لمؤسساتها الوطنية.

٧٧- وينبغي للأونكتاد أن يقوم برصد وتحليل التطورات التي تحدث في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من حيث تأثيراتها على الإنتاجية، وتنظيم الأعمال، والقدرة التنافسية التصديرية، وعلى القطاعات الرئيسية التي تنطوي على إمكانات التجارة الإلكترونية، والبعد المتعلق بنوع الجنس، بغية تزويد المسؤولين عن رسم السياسات العامة في البلدان النامية بقاعدة تحليلية وعملية لاتخاذ القرارات المناسبة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية.

٧٨- وينبغي للأونكتاد أن يساعد البلدان النامية في صياغة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك إنشاء الآليات اللازمة لرصد وقياس تطورات الاقتصاد الرقمي واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذه البلدان. كما ينبغي للأونكتاد أن يكون بمثابة محفل للبلدان النامية لمناقشة مسائل السياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات.

٧٩- وينبغي للأونكتاد أن يدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتطوير الأعمال التجارية الإلكترونية في القطاعات التي تتسم بأهمية اقتصادية وبقدرة تصديرية، وذلك من خلال استخدام مزيج من السياسات الخاصة بكل قطاع، وبرامج التدريب، ونشر أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أخذاً في الاعتبار الحاجة إلى اعتماد مزيج من السياسات المختلفة من أجل مراعاة خصوصيات الأوضاع المحلية والوطنية.

٨٠- وينبغي للأونكتاد أن يواصل العمل كمحفل لمساعدة البلدان النامية في مناقشة قضايا السياسة العامة ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستويين الإقليمي والدولي. وينبغي له أن يساعد البلدان النامية على المشاركة بفعالية في المناقشات الدولية التي يحتمل أن يكون لها تأثير على تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واقتصاد المعرفة وأن يساهم في تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي بشأن مجتمع المعلومات، وبخاصة من خلال رصد التقدم المحرز في الفترة الفاصلة بين مرحلتين مؤتمر القمة. ولدى تنفيذ هذا العمل، ينبغي للأونكتاد أن يعمل بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية ذات الصلة.

ضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية

٨١- إن الإصلاح المجدي في مجال الزراعة هو المفتاح لنجاح إتمام المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي بدأت في الدوحة. ودون إصدار أحكام مسبقة على نتيجة المفاوضات، ينبغي اتخاذ تدابير لتحقيق تحسن كبير في إمكانية الوصول إلى الأسواق؛ ولخفض كل أشكال إعانات التصدير تمهيدا لإلغائها بالتدريج؛ ولخفض الدعم المحلي المشوه للتجارة خفضاً كبيراً. ويجب أن تكون المعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية جزءاً لا يتجزأ من المفاوضات بحيث تتمكن هذه البلدان بفعالية من أخذ متطلباتها الإنمائية بعين الاعتبار، بما في ذلك أمنها الغذائي وتنميتها الريفية.

٨٢- ويعتبر تحرير وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق بموجب برنامج عمل الدوحة هاماً للتنمية. وينبغي أن تهدف المفاوضات إلى تخفيض التعريفات أو إلغائها، حسب الاقتضاء، بما في ذلك تخفيض أو إلغاء الذرى التعريفية، والتعريفات العالية، وتساعد التعريفات، فضلاً عن تخفيض الحواجز غير التعريفية، خاصة فيما يتعلق بالمنتجات التي تتسم بأهمية تصديرية للبلدان النامية، على أن تكون تغطية المنتجات شاملة ودون استثناءات مقرر مسبقاً، مع مراعاة التامة للاحتياجات والمصالح الخاصة للبلدان النامية ولأقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال عدم تطبيق المعاملة بالمثل كاملة في مجال الالتزامات بالتخفيض. أما البلدان النامية التي استفادت من الحصص المحددة للمنسوجات فهي بحاجة للدعم لأغراض التكيف من أجل تعزيز مقدرتها على التنافس والتنويع.

٨٣- وتؤدي كافة قطاعات الخدمات دوراً في تنمية البلد. ويعتبر تحرير قطاعات الخدمات وطرق التوريد ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية، بما في ذلك انتقال الأشخاص الطبيعيين المؤقت، من الأهداف الرئيسية، فضلاً عن تعزيز الوصول إلى التكنولوجيا، والخدمات المالية، وشبكات المعلومات وقنوات التسويق. ويجب أن تؤخذ بعين الاعتبار شواغل البلدان النامية المتعلقة بالبعد الاجتماعي للخدمات، ويشمل ذلك ما يتصل بتعميم توفير الخدمات الأساسية في القطاعات الحساسة مثل الصحة والتعليم والمرافق العامة والنقل والخدمات السمعية - البصرية.

٨٤- ويجب تطوير المعايير الطوعية والضوابط الفنية بشفافية وتطبيقها دون تمييز، وينبغي ألا تسبب عقبات لا موجب لها أمام التجارة. كما ينبغي توفير المساعدات الفنية للبلدان النامية ودعم بناء قدراتها لكي تتمكن من الوفاء بفعالية بمثل هذه المعايير.

٨٥- وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي الاهتمام بضمان امتلاك البلدان النامية للموارد المالية والفنية المناسبة لتنفيذ الاتفاقات المتعددة الأطراف، والوفاء بتكاليف التكيف والتكاليف الاجتماعية.

٨٦- وينبغي النظر إلى المعاملة الخاصة والتفاضلية كأداة إنمائية تتسم بقدر أكبر من الدقة والفعالية والطابع العملي. كما ينبغي إيلاء اعتبار خاص للمقترحات التي قدمتها البلدان النامية فيما يتعلق بالمعاملة الخاصة والتفاضلية المتصلة بكل اتفاق على حدة.

٨٧- وينبغي تحقيق تقدم سريع للوفاء بالأولويات الأساسية لأقل البلدان نمواً، بما في ذلك توسيع تغطية البلدان بإمكانية الوصول المقيد إلى أسواق البلدان المتقدمة مع الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص؛ والمساعدة على التصدي للصعوبات التي تواجهها في الالتزام بقواعد المنشأ ومعايير المنتجات والبيئة في المخططات التفضيلية؛ وكذلك توفير

المساعدة الفنية وبناء القدرات بصفة عامة. وينبغي مواصلة تطبيق برنامج عمل الدوحة بشأن الاقتصادات الصغيرة بهدف تحقيق تدابير وإجراءات ملموسة.

٨٨- إن الالتزامات المطلوب من البلدان النامية الوفاء بها في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ينبغي أن تكون منسجمة مع وضعها كبلدان نامية. وينبغي لأعضاء منظمة التجارة العالمية أن يطبقوا، بصورة تامة ودقيقة، المبادئ التوجيهية التي اعتمدها المجلس العام للمنظمة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بشأن انضمام أقل البلدان نمواً إلى عضوية المنظمة.

٨٩- ينبغي اتخاذ تدابير إيجابية لتخفيف التأثير السلبي لتآكل الهوامش التفضيلية، خصوصاً من خلال تعزيز استخدام المخططات التفضيلية وإمكانية التنبؤ بها، وتوفير المساعدة الفنية للإيفاء بمختلف المعايير، ولرفع مستوى التوعية وسط منظمي المشاريع التجارية فيما يتعلق بالاستفادة من الأفضليات التجارية.

٩٠- وينبغي للمجتمع الدولي مساعدة البلدان النامية على تطوير قدراتها البشرية والمؤسسية والتنظيمية وهيكلها الأساسية، لكي تساهم في النظام التجاري المتعدد الأطراف مساهمة فعالة ومستنيرة ومفيدة ولكي تتفاوض بفعالية بشأن التجارة الدولية والمجالات المتعلقة بها، كما ينبغي أن توفر لها الموارد اللازمة لتحقيق هذه الغايات.

٩١- وينبغي تنسيق التركيز على المصاعب التي تواجه البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. فالجهود التي تبذلها البلدان النامية لإعادة هيكلة قطاعات السلع الأساسية وتنويعها، بما في ذلك من خلال تصنيعها محلياً، ينبغي دعمها بالمساعدة الفنية والمالية التي تشمل تعزيز القدرات والمؤسسات في القطاعين العام والخاص. كما ينبغي استعراض نظم التمويل التعويضي لجعلها أكثر قابلية للتنبؤ بها وأيسر تطبيقاً، وذلك من خلال إمكانية استخدام الوسائل الحديثة لإدارة وتقاسم المخاطر. كما ينبغي أن تتابع بجدية المقترحات التي قدمها اجتماع الشخصيات البارزة بشأن قضايا السلع الأساسية (TD/B/50/11). وينبغي تعزيز دعم مشاريع تطوير السلع الأساسية في إطار الحساب الثاني في الصندوق المشترك للسلع الأساسية.

٩٢- وينبغي للمناقشات والمفاوضات الدولية بشأن التجارة والبيئة اتباع نهج إنمائي المنحى، يركز على تحقيق الاتساق بين المتطلبات البيئية/الصحية المشروعة وحاجة البلدان النامية إلى توسيع صادراتها وتعزيز قدرتها على المنافسة. كما ينبغي على وجه السرعة وقف الإعانات المشوهة للتجارة والضارة بالبيئة؛ وينبغي إيلاء اهتمام كاف لحماية وصون وتعزيز المعارف والمبتكرات والممارسات التقليدية والموارد البيولوجية للبلدان النامية؛ وينبغي تقديم الدعم لهذه البلدان لتمكين من وضع وتطبيق سياسات استباقية تعزز وصول المنتجات المراعية للبيئة إلى أسواق البلدان المتقدمة، وتيسير اختراق/دخول الأسواق.

٩٣- وتحتاج البلدان النامية إلى وضع قوانين وأطر التنافس التي تناسب أفضل ما تناسب احتياجاتها ومرحلة التنمية التي تمر بها، على أن يعزز ذلك بالمساعدة الفنية والمالية لبناء القدرات، والمساعدة في بناء القدرة التوريدية، وتعزيز القدرة على المنافسة وضمان تحقيق مكاسب من حيث الكفاءة والرفاه. وعلى المستوى الدولي، ينبغي لبلدان الوطن وشركاتها عبر الوطنية اتخاذ تدابير فعالة وسريعة لإزالة الهياكل والممارسات المانعة للمنافسة، وتكثيف التعاون مع البلدان النامية لمساعدة منتجيتها ومؤسساتها على الاستفادة من تحرير التجارة.

٩٤- وتحتاج البلدان النامية إلى المساعدة الفنية والمالية لبناء القدرات في مجال قوانين وأطر المنافسة. وعلى المستوى الدولي، ينبغي بذل الجهود لتفادي وإزالة الهياكل والممارسات المانعة للمنافسة.

٩٥- وينبغي مواصلة العمل المتعلق بالتجارة والديون والتمويل بغرض البحث بأسلوب منهجي عن روابط بين الشواغل التجارية والمتعلقة بالتجارة ومصالح البلدان النامية وتدابير تخفيف عبء الديون.

٩٦- وينبغي أن يكون الهدف من السياسات التجارية للبلدان النامية التأثير إيجاباً في التخفيف من وطأة الفقر ومن عدم المساواة بين الجنسين. وينبغي أن تكون وسائل تحقيق هذه الغايات هي زيادة القيمة المضافة للصادرات، وتعزيز التنوع، وزيادة المضمون المحلي والمضمون المعرفي، وإيجاد فرص العمل، والأمن الغذائي، والمعارف التقليدية، وإمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية. ولتطبيق السياسات الوطنية التجارية والمتعلقة بالتجارة، تحتاج البلدان النامية إلى اتباع نهج استراتيجي ومتسلسل على نحو مناسب لتحرير التجارة، وإلى أن تحدد بعناية القطاعات الرئيسية لتنمية صادراتها.

٩٧- وينبغي للمجتمع الدولي وضع الوسائل السياسية وتدابير الدعم الضرورية لاستكمال الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية لرعاية وحماية وتعزيز صناعاتها الإبداعية ومعارفها التقليدية.

٩٨- وينبغي للبلدان النامية أن تحقق فائدة أكبر من التعاون التجاري والاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي لتعزيز التدفقات التجارية والاستثمارية وتحسين البنية الأساسية للنقل بغية تقليل التكاليف وزيادة التدفقات التجارية. ويجب على الشركاء في مجال التنمية تقديم الدعم والمساعدة المناسبين لتعزيز التجارة والتعاون الاقتصادي بين بلدان الجنوب. وينبغي أن يكون تنشيط النظام الشامل للأفضليات التجارية بين البلدان النامية من الأولويات الهامة.

٩٩- وينبغي مراعاة شواغل ومصالح البلدان النامية في المفاوضات المتعلقة بالنقل في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالقانون التجاري الدولي (الأونسيتال). كما أن استجابة السياسات ينبغي أن تتجاوز تدابير الوصول إلى الأسواق وتركز على إيجاد القدرات التوريدية في مجال النقل بالبلدان النامية واستدامتها على الأمد الطويل. كما ينبغي مد البلدان النامية بالمزيد من المساعدة المالية والفنية لكي تواصل جهودها لإزالة الاختناقات الإجرائية والمؤسسية بغية تخفيض تكاليف المعاملات من خلال تطبيق تدابير فعالية النقل والتجارة، وتحسين المعايير ومراقبة الجودة.

مساهمة الأونكتاد

١٠٠- ينبغي أن يواصل الأونكتاد مراقبة وتقييم تطور النظام التجاري الدولي، وتحليل الاتجاهات الرئيسية المتصلة بالمسائل التي تهم البلدان النامية، والمساعدة في بناء الثقة وتوافق الآراء، والمساعدة في تطوير قدرات التفاوض في مجال الاتفاقات التجارية، بما في ذلك من خلال برنامج عمل الدوحة، وصياغة السياسات والخيارات التجارية والمتعلقة بالتجارة، وتعزيز الأطر والبنى الأساسية البشرية والمؤسسية والتنظيمية.

١٠١- ولتحقيق الأهداف السابقة، ينبغي للأونكتاد أن يعزز تنفيذ خطة عمل بانكوك في مجال التجارة. وينبغي للأونكتاد، على وجه الخصوص، إجراء بحوث وتحليلات واستعراضات قطاعية، لمساعدة الحكومات على تحسين فهمها للإمكانات الاقتصادية التي تنشأ عن بناء قدرة تصديرية وتنافسية أكبر في القطاعات الدينامية للتجارة العالمية التي يزداد

فيها حجم البضائع المصدرة بسرعة أكبر من صادرات البضائع العالمية ككل، مع التركيز على قطاعات التصنيع ذات القيمة المضافة.

١٠٢- وينبغي للأونكتاد، إضافة إلى ذلك، تعزيز دعم البلدان النامية في صياغة السياسات التجارية الوطنية وتنفيذها واستعراضها بغية تحقيق الحد الأقصى من المكاسب الإنمائية للتجارة؛ ورصد وتحليل تأثير السياسات التجارية والمتعلقة بالتجارة في البلدان المتقدمة على البلدان النامية. كما ينبغي للأونكتاد، على وجه الخصوص، وضع معايير لقياس الأداء الإنمائي تتيح تقييم مدى فعالية اندماج البلدان النامية في النظام التجاري الدولي واستفادتها منه بتحقيق حصة عادلة من المكاسب.

١٠٣- وينبغي التركيز بشكل خاص على التحليل السياسي لتأثيرات الاتفاقات التجارية الإقليمية والثنائية على النظام التجاري المتعدد الأطراف وعلى البلدان النامية، بما في ذلك ما يخص السياسات الإنمائية الوطنية، وعلى الأطراف الثالثة. وفي هذا الإطار يجب على الأونكتاد دراسة ورصد الترابط بين النظام التجاري المتعدد الأطراف والاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية، بما في ذلك ما يتصل بالمعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية في الاتفاقات التجارية بين بلدان الشمال والجنوب. كما ينبغي أن يساعد عمل الأونكتاد على تطوير وتعزيز الاندماج الإقليمي بشكل أعمق، وعلى تمتين العلاقات مع هيئات التكامل الإقليمي.

١٠٤- وينبغي للأونكتاد إنجاز المزيد من العمل في مجال الأفضليات التجارية، وتقديم المشورة السياسية بشأن تبسيط الإجراءات الإدارية وقواعد المنشأ وتحسين تغطية المنتجات، ومعالجة مسألة تآكل الهوامش التفضيلية. وينبغي للأونكتاد أيضاً مواصلة دعم تنشيط النظام الشامل للأفضليات التجارية بين البلدان النامية والاستفادة منه بشكل أكبر، آخذاً في الحسبان الحاجات الخاصة لأقل البلدان نمواً، من خلال عمله في مجال التحليل وبناء القدرات.

١٠٥- وينبغي للأونكتاد تقديم الدعم للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قبل انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وأثناء انضمامها وعند متابعة عملية انضمامها.

١٠٦- وينبغي للأونكتاد أيضاً مساعدة البلدان النامية في تعزيز قدراتها على زيادة مشاركتها المفيدة في تجارة الخدمات الدولية. وينطبق ذلك على وجه الخصوص على المجالات الجديدة والناشئة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك في المجالات التقليدية للخدمات مثل التشييد، والصحة والرعاية الصحية، والسياحة. كما ينبغي للأونكتاد دراسة مسائل في طريقة التوريد الرابعة تتصل بالتحريك المجدي تجارياً، وذلك من خلال رفع مستويات الالتزام وتقليل القيود والمعوقات الإدارية؛ وتعزيز العمل التحليلي المتصل بقواعد الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات والضوابط المحلية.

١٠٧- وينبغي للأونكتاد إجراء تحليل بشأن تعزيز البعد الإنمائي عند صياغة قواعد الملكية الفكرية والاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، ويشمل ذلك نقل التكنولوجيا بفعالية إلى البلدان النامية؛ وحماية المعارف التقليدية، والموارد الجينية، والتراث الشعبي (الفلكلور)؛ وتقاسم المكاسب بشكل عادل ومنصف.

١٠٨- وينبغي للأونكتاد مواصلة رصد التطورات في أسواق السلع الأساسية وتوفير المعلومات عن هذه الأسواق؛ ومساعدة البلدان النامية في صياغة الاستراتيجيات التي تعالج الروابط بين التجارة الدولية في السلع الأساسية والتنمية الوطنية، ويشمل ذلك التخفيف من وطأة الفقر والأمن الغذائي؛ وتحليل العوامل ومساءل السياسات التي تؤثر في القدرة

التنافسية لقطاع السلع الأساسية، بما في ذلك سبل الإيفاء بمتطلبات جودة المنتج وخلافها في أسواق التصدير، وضمان عدالة توزيع العوائد على طول سلسلة التوريد؛ ودعم تطوير القدرة على تطبيق الأدوات الحديثة في إدارة مخاطر أسعار السلع الأساسية وفي المجال المالي؛ والقيام، حسب الاقتضاء، بمتابعة تنفيذ التوصيات المقدمة للأونكتاد في تقرير اجتماع الشخصيات البارزة بشأن قضايا السلع الأساسية.

١٠٩- وينبغي للأونكتاد تحليل آليات التخفيف من تبعات تقلبات أسعار السلع الأساسية وهبوط حصائل الصادرات، وذلك من خلال مخططات تمويل تعويضي سهلة الاستخدام وعملية، وتحري إمكانيات تقديم الدعم المالي لمجهودات التنويع.

١١٠- وينبغي للأونكتاد الاضطلاع بالبحث والتحليل والعمل الاستشاري بشأن الصناعات الإبداعية، والمساهمة التي يمكن أن تقدمها الصادرات للتنمية الوطنية، والسياسات الضرورية لتهيئة بيئة تمكينية داعمة. كما ينبغي للأونكتاد أن يوفر محفلاً يضم أطرافاً متعددة من أصحاب المصلحة لمناقشة المسائل وتنسيق العمل المتصل بهذه الصناعات، وأن يجري استعراضات قطاعية بغية تقاسم الخبرات والمعارف بين البلدان النامية.

١١١- وينبغي للأونكتاد دعم البلدان النامية في تحليل الروابط بالمناسبة بين التجارة والفقر، والتجارة ونوع الجنس، وتوفير المساعدة الفنية ودعم بناء القدرات في هذا الصدد.

١١٢- وينبغي أن يظل الأونكتاد محفلاً لشرح المسائل المتصلة بالاستثمار وسياسة التنافس وتيسير التجارة، بغرض تحقيق فهم أوسع لأبعادها الإنمائية، بما في ذلك تأثيرها في التجارة، والحاجات المالية والإنمائية وأولويات البلدان النامية.

١١٣- وينبغي للأونكتاد أن يستمر في تقديم المساعدة الفنية للبلدان النامية ودعم بناء قدراتها في المسائل المتصلة بالعلاقة بين التجارة والبيئة، مثل الوصول إلى الأسواق والزراعة، والمعارف التقليدية، ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً، وتعزيز التجارة في السلع والخدمات المفضلة بيئياً، بما في ذلك المسائل المتصلة بالتوسيم البيئي وتكاليف اعتماد المنتجات. كما ينبغي للأونكتاد أن يعزز العمل بشأن مبادرة التجارة البيولوجية، وفرقة العمل المعنية ببناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية والمشاركة بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ومتابعة المسائل المتصلة بالتجارة التي ينطوي عليها تطبيق خطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

١١٤- وينبغي للأونكتاد أن يواصل تعزيز العمل التحليلي وأنشطة بناء القدرات لمساعدة البلدان النامية على وضع واعتماد قوانين وسياسات خاصة بالمنافسة، والتصدي للممارسات التجارية التقييدية؛ ومواصلة العمل الموضوعي في إطار عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

١١٥- وينبغي أن يساهم الأونكتاد في تحليل الروابط بين التجارة ومصالح البلدان النامية المتصلة بالتجارة، والتدفقات المالية وتخفيف عبء الديون.

١١٦- وينبغي للأونكتاد أن يدرس، في إطار آليته الحكومية الدولية، مقترحات السياسات والبرامج التنظيمية المتصلة بالنقل وتيسير التجارة، لمساعدة البلدان النامية في صياغة تدابير السياسات لبناء القدرات في مجال توريد خدمات النقل، ومساعدة التجار في الاستفادة من فرص النقل؛ وتحليل تأثيرات التطورات الجارية وإسداء المشورة وتقديم المساعدة للبلدان

النامية في المفاوضات ذات الصلة التي تؤثر في التجارة والنقل الدوليين، بما فيها المفاوضات التي تتم في إطار لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)؛ وتقديم المساعدة الفنية للبلدان النامية غير الساحلية والدول الفقيرة المثقلة بالديون والاقتصادات الصغيرة، بغية تحسين توافر مرافق البنية الأساسية وزيادة كفاءتها لدعم التجارة.

١١٧- وينبغي أن يساهم الأونكتاد، بصفته مؤسسة صاحبة مصلحة، في تنفيذ ورصد النتائج التي تسفر عنها مؤتمرات القمة وغيرها من مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية (إعلان الألفية، خطة عمل بروكسل، خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وتوافق آراء مونتيري، وبرنامج عمل بربادوس، وخطة عمل المآتي)، وذلك فيما يتعلق بالتجارة والمفاوضات التجارية والمسائل المترابطة. كما ينبغي للأونكتاد أن يعزز التأزر والتعاون مع منظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى مثل لجان الأمم المتحدة الإقليمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. كما ينبغي تعزيز مساهمة الأونكتاد في الإطار المتكامل لتقديم المساعدة الفنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً، والبرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة الفنية إلى نخبة من أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان الأفريقية.

الشراكة من أجل التنمية

١١٨- ينبغي أن يستفيد من الشراكات أكبر عدد ممكن من البلدان النامية في كافة المناطق الجغرافية، مع أخذ سياساتها واستراتيجياتها الوطنية في الحسبان. كما ينبغي إيلاء الاهتمام للتكامل الإقليمي والجوانب الأخرى في التعاون بين بلدان الجنوب وأفريقيا وأقل البلدان نمواً. وينبغي أن تعتمد الشراكات على الموارد التي يساهم بها الشركاء دون التأثير على الموارد المخصصة لأنشطة الميزانية العادية. ويجب وضع ترتيبات حقيقية تضم عدداً من أصحاب المصلحة وتكون مفتوحة لكل الجهات المهتمة، سواء منها الحكومات أو المنظمات غير الحكومية أو القطاع الخاص أو المؤسسات الأكاديمية أو البرلمانيين أو المؤسسات الدولية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للتعاون مع مؤسسات بريستون وودز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومركز التجارة الدولية. وينبغي استحضار التجربة الإيجابية للإطار المتكامل لتقديم المساعدة الفنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً في دعم التجارة والأنشطة المتصلة بالتجارة في هذه البلدان، وتجربة البرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة الفنية إلى نخبة من أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان الأفريقية. وينبغي الالتزام بالمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن العلاقات مع القطاع الخاص. كما ينبغي التركيز على نوعية الشراكات واستمراريتها في الأمد الطويل، وليس على عدد هذه الشراكات.

مساهمة الأونكتاد

١١٩- ينبغي للأونكتاد أن يجعل علاقته مع فعاليات المجتمع المدني، وخصوصاً المنظمات غير الحكومية والدوائر الأكاديمية، ومع القطاع الخاص والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، أكثر منهجية وأفضل اندماجاً في العمليات الحكومية الدولية. وينبغي أن يكون الهدف هو تعزيز القيمة المضافة وأن تكون النتيجة هي توجيه هذا التعاون لمصلحة عمل الأونكتاد والدول الأعضاء. إن التعاون مع المنظمات غير الحكومية والبرلمانيين يمكن أن يهدف، فيما يهدف إليه، إلى تعزيز دور هذه الجهات في حشد الدعم للتعاون الدولي من أجل التنمية. ويمكن أن يكون التفاعل مع المؤسسات الأكاديمية مفيداً لهذه المؤسسات وللأونكتاد، من خلال تبادل النتائج التي يسفر عنها ما تجرّه من تحليلات وبحوث وما يتصل بها من دراسات ومعارف، خلال إدراج دورات الأونكتاد التدريبية ضمن مناهج هذه المؤسسات.

١٢٠- وينبغي للأونكتاد أن يستمد الفائدة القصوى من تجربة الأمم المتحدة في هذا المجال، وخصوصاً تجربة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وعملية متابعته. وينبغي إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية للبعد العملي والتطبيقي للعلاقة مع فعاليات المجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية والبرلمانيين، وكذلك مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

١٢١- وتسترشد أمانة الأونكتاد في بناء الشراكات بالمعايير والمبادئ التي ارتضتها الدول الأعضاء خلال العملية التحضيرية لعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومتابعته (E/2003/29). وينبغي للشراكات أن تتبع إطار السياسة الموضوعية المحددة بقرار حكومي دولي. ذلك أن الشراكات عبارة عن التزامات محددة من قبل مختلف الشركاء وغايتها المساهمة في تنفيذ نتائج المفاوضات الحكومية الدولية للأونكتاد الحادي عشر وتعزيز هذا التنفيذ لا الحلول محله. كما أنها ستساعد على تحقيق الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

١٢٢- وسوف يرتب مجلس التجارة والتنمية عقد جلسات استماع غير رسمية مدة كل منها نصف يوم مع الجهات الفاعلة غير الحكومية لتعبر عن آرائها في المسائل المعروضة على المجلس. وسوف تلخص الأمانة ما تتمخض عنه جلسات الاستماع غير الرسمية من نتائج لعرضها كمساهمة في مناقشات المجلس. وستكون المشاركة قائمة على أساس الإجراء المتبع فيما يتعلق بمشاركة فعاليات المجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص خلال العملية التحضيرية للمؤتمر. وينبغي بذل المساعي، بما في ذلك من خلال رصد مساهمات من موارد خارجة عن الميزانية، لضمان فعالية تمثيل منظمات المجتمع المدني من البلدان النامية ومشاركتها بنشاط أكبر في هذه الجلسات.

١٢٣- وينبغي الاستمرار في إشراك المجتمع المدني في عمل اللجان واجتماعات الخبراء، وفقاً للقواعد التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية لهذا الغرض، وذلك بطرق منها عقد الاجتماعات المشتركة وتنظيم منتديات النقاش حول المسائل المتعلقة بالحوار بين مختلف الأطراف المعنية.

١٢٤- وسوف يشهد المؤتمر إطلاق شراكات في مجالات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من أجل التنمية، والسلع الأساسية، والاستثمار، وبناء القدرات والتدريب، بما في ذلك المؤسسات التدريبية والأكاديمية.

١٢٥- وسوف يستعرض مجلس التجارة والتنمية، على أساس تقرير مقدم من الأمانة، مدى تنفيذ الشراكات، وذلك بغية تبادل الدروس المستفادة، والوقوف على التقدم المحرز، وأفضل الممارسات، والمعلومات الأساسية حول الشراكات، وسوف يقيم مساهمة هذه الشراكات في تنفيذ النتائج التي تمخض عنها الأونكتاد الحادي عشر.